



تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

مذكرة معلومات أساسية للمنتدى الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2025
في روما، إيطاليا

من إعداد فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

22 يوليو/تموز 2025

CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

HLPE

فريق الخبراء
الرفيع المستوى

صورة الغلاف: السودان. نوفمبر/تشرين الثاني 2017. نساء من مجموعة "سودة" للادخار في قرية ود الزبير في لقاء مع ممثل التمويل الريفي في مبادرة المصرف الزراعي السوداني للتمويل المتناهي الصغر ينتظرن لسداد القسط الشهري للرهن العقاري.

©IFAD/Marco Salustro

اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

الرئيسة: Akiko Suwa-Eisenmann

نائب الرئيسة: Iain Wright

الأعضاء: Olanike Adeyemo، Marie-Josèphe Amiot-Carlin، Sayed Azam-Ali، Hilal Elver، Cecilia Elizondo، Ruben Echeverría، Mahmud Duwayri، Evan Fraser، Elisabetta Recine، Hettie Schönfeldt، Rachid Serraj، Stefan Tangermann، Patrick Webb

يشارك الخبراء في عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بصفتهم الفردية وليس كممثلين لحكوماتهم أو مؤسساتهم أو منظماتهم.

أمانة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

المنسق: Alexandre Meybeck

مسؤولة البرنامج: Paola Termine

مسؤولة الاتصالات: Silvia Meiattini

الدعم الإداري: Massimo Giorgi

مساعدة البحوث: Carlotta Cramer

Viale delle Terme di Caracalla، روما، إيطاليا 00153

الهاتف: +39 06 570 53252



www.fao.org/cfs/cfs-hlpe



[@hlpe_cfs](https://twitter.com/hlpe_cfs)



[@hlpe-fsn.bsky.social](https://bsky.app/profile/hlpe-fsn.social)



[High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition \(HLPE-FSN\)](https://www.linkedin.com/company/high-level-panel-of-experts-on-food-security-and-nutrition-hlpe-fsn/)



cfs-hlpe@fao.org

لا تُعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة بالضرورة عن رأي لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أو رأي أعضائها أو المشاركين فيها أو أمانتها. وإنّ ذكر شركات محددة أو منتجات لصانعين محددين، سواءً أكانت مسجلةً بموجب براءة أم لا، لا يعني أنّ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية قد صادق عليها أو أوصى بها من باب تفضيلها على غيرها المشابه لها التي لم تُذكر هنا. والتخوم والأسماء والأوصاف المبيّنة على الخرائط لا تعبّر عن أي رأي كان من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي أو فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حول الوضع القانوني لأي من البلدان أو الأراضي أو المدن أو المناطق أو سلطاتها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

وإن مذكّرة المعلومات الأساسية هذه متاحة للجمهور، ويُشجّع استنساخها ونشرها. ويمكن نسخ مذكّرة المعلومات الأساسية هذه، وإعادة توزيعها، وتكييفها لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر الوثيقة على نحو مناسب. وقد ينطوي الاستنساخ لأغراض إعادة البيع أو غير ذلك من الأغراض التجارية، بما في ذلك الأغراض التعليمية، على تحمّل رسوم .

مواد الطرف الثالث: يتحمّل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعّة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

الإحالة إلى هذه الوثيقة: فريق الخبراء الرفيع المستوى. تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية - مذكّرة معلومات أساسية للمنتدى الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2025 في روما، إيطاليا. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية هو هيئة الأمم المتحدة المعنية بتقييم العلوم المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في العالم.

ويمثّل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية الواجهة العلمية والسياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، ويوفر تحليلاً ومشورةً مستقلةً وشاملةً وقائمةً على الأدلة بناءً على طلب اللجنة. كما أنه يُعدّ دراسات من خلال عملية علمية وشفافة وشاملة.

5	الرسائل الرئيسية	
5	النتائج الرئيسية	
5	التوصيات الرئيسية	
6	المقدمة	-1
6	تقييم الوضع الراهن للاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية	-2
6	2-1 المصادر الحالية للتمويل والاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية	
7	1-1-2 التدفقات المالية العامة	
8	2-1-2 التدفقات المالية الخاصة	
9	3-1-2 التدفقات المالية الأخرى	
9	2-2 ما هي وجهة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية؟	
9	1-2-2 التوزيع الإقليمي للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية	
11	2-2-2 توزيع التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بحسب مجال التدخل	
13	2-3 احتياجات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية	
14	3- كلفة التقاعس عن العمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية	
15	4- سبل المضي قدماً لتعزيز التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية	
16	1-4 تحسين قياس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وتتبعه	
16	2-4 الاستخدام الفعال للتمويل المتاح	
17	3-4 تعبئة مصادر جديدة للتمويل والاستثمارات المسؤولة	
19	4-4 الدور التحفيزي للجنة الأمن الغذائي العالمي	
21	المراجع	

الرسائل الرئيسية

النتائج الرئيسية

- يتفاوت التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بشكل كبير بين الأقاليم: فحيثما تشتد الحاجة، يكون التمويل المتاح أقل عمومًا. ورغم ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، فإن المورد المالي الوحيد الذي يرتفع نصيب الفرد منه يتمثل في المساعدة الإنمائية (المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى)؛ في حين تقل الموارد الأخرى كافة عن مثيلاتها في الأقاليم الأخرى.
- تُعدّ التحويلات المالية مصدرًا كبيرًا لتحويل لأموال، وغالبًا ما يتم تجاهلها (685 مليار دولار أمريكي إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في عام 2023) ويمكنها أن تساهم بشكل إيجابي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- تتفاوت التقديرات الخاصة بالفجوة في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بشكل كبير، وذلك تبعًا لنطاق الأهداف والمنهجيات المستخدمة وتكاليف التدخلات. والأهم من ذلك هو أن أرقام النطاق الأعلى فقط (أكثر من 300 مليار دولار أمريكي سنويًا) تشمل حجم العمل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي ونطاقه بجميع أبعاده، للجميع، حاضرًا ومستقبلاً.
- على الرغم من هذه التكاليف، فإن كلفة التقاعس عن العمل أكبر بكثير. فسوء التغذية الذي يُمكن الوقاية منه يكلف العالم 2.1 مليار دولار أمريكي يوميًا، أو 761 مليار دولار أمريكي سنويًا.

التوصيات الرئيسية

- 1- ينبغي على الجهات الفاعلة الاستثمار في تحسين البيانات ورصد التدفقات المالية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية، وتحديد أهداف التمويل والنتائج المتوخاة بوضوح أكبر.
- 2- يجب استخدام التمويل الحالي بفعالية وكفاءة أكبر. ويشمل ذلك إعادة توجيه الدعم الحكومي للأغذية والزراعة، وتحسين الميزانيات العامة، وتنسيق التحويلات المالية نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية.
- 3- يُمكن لتعبئة موارد إضافية، مثل التمويل المناخي والبيئي وتحفيز انخراط القطاع الخاص، أن تساعد في سدّ الفجوات في التمويل.

تضطلع لجنة الأمن الغذائي العالمي بدور تحفيزي في تعزيز التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، من خلال: (1) دعم التبع المركزي؛ (2) وتيسير التعلّم والتنسيق بين الأعضاء؛ (3) وتعزيز التقارب العالمي بين السياسات

1- المقدمة

أعدت مذكرة المعلومات الأساسية هذه لإبلاغ المنتدى الرفيع المستوى في أكتوبر/تشرين الأول 2025 بشأن مسار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي حول تعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويهدف مسار العمل هذا إلى المساهمة في توفير التمويل الكافي للأمن الغذائي والتغذية من خلال استعراض تقديرات كلفة القضاء على الجوع، وتقييم حالة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وتطوره، والإبلاغ عن التقدم المحرز، والتداول بشأن استخدام المعايير، والمشاركة في الحوارات العالمية الأخرى بشأن التمويل الإنمائي.

وتسوء آفاق الأمن الغذائي والتغذية في العالم. إذ ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة بين عامي 2016 و2024 (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2025)، حيث عانى أكثر من 2.3 مليارات شخص من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023 (قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، 2025). ويفرض سوء التغذية، على مستوى العالم، عبئاً بقيمة 761 مليار دولار أمريكي سنوياً (Jain وآخرون، 2024). وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تنخفض المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة تتراوح بين 9 و17 في المائة في عام 2025 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2025) كما تخضع الموارد العامة المحدودة لضغوط تفرضها التحديات المتنافسة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2025). وبالتالي، يواجه التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية قيوداً كبيرة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2025؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2025؛ Benni و Campolina و Phillips، 2025).

وتستند هذه المذكرة إلى فهم مؤداه أنه يجب على النظم الغذائية أن تضمن الأمن الغذائي والتغذية للجميع، الآن وفي المستقبل، بجميع أبعادها.¹ وبالتالي، يمكن فهم تمويل الأمن الغذائي والتغذية على أنه الموارد (بما في ذلك الاستثمارات، والسياسات المالية، والمساعدات والحماية الاجتماعية) التي تساهم في قدرة النظم الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتوفير أغذية مغذية في متناول الجميع، حاضرًا ومستقبلاً.²

2- تقييم الوضع الراهن للاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

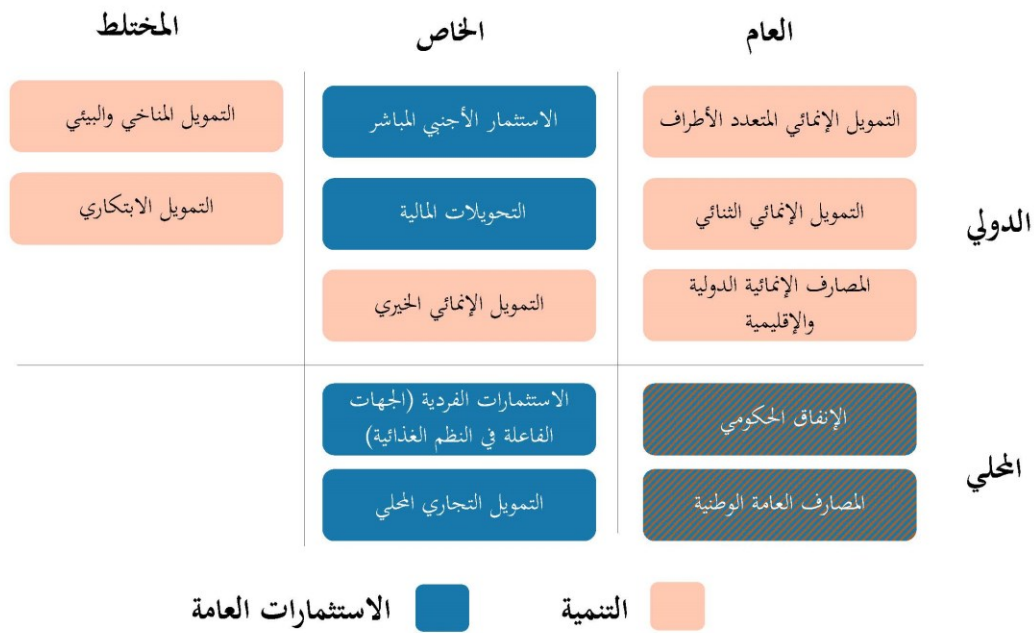
1-2 المصادر الحالية للتمويل والاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية

يأتي التمويل والتمويل المخصص من أجل الأمن الغذائي والتغذية والأهداف ذات الصلة من مصادر متنوعة، وطنية ودولية، عامة أو خاصة أو مختلطة (الشكل 1). وتهدف بعض هذه التدفقات تحديداً إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية، في حين يتم توجيه بعضها الآخر، بما في ذلك التدفقات الخاصة، نحو النظم الزراعية والغذائية مع تقديم مساهمات متفاوتة في الأمن الغذائي والتغذية. وتعدّ النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية مفهوميين متعددي الأبعاد، فيما تتسم الاستثمارات بشكل متزايد بطابع متعدد القطاعات، مما يجعل من الصعب مواءمتهما مع نهج القطاع الواحد للإبلاغ المالي ورصد النتائج (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وبالتالي، ينطوي تتبع التدفقات المالية الموحدة على تحديات. ويعرض القسم التالي أرقاماً إرشاديةً لمجموعة من القنوات باستخدام تعاريف ونطاقات محددة وفقاً لتوافر البيانات.

¹ التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار، والاستدامة، وصفة الفاعل (فريق الخبراء رفيع المستوى، 2020).

² يستخدم تمويل الأمن الغذائي والتغذية المشار إليه في ما يلي هذا التفسير. ومع ذلك، تستند المذكرة إلى بيانات مستمدة من مؤسسات تستخدم مفاهيم مختلفة، بعضها أضيقت نطاقاً، والبعض الآخر أكثر اتساقاً (مثل تحويل النظم الغذائية). ويتم استخدام المصطلحات الأصلية عند توفير مراجع البيانات.

الشكل 1: مصادر التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية: العامة والخاصة والمختلطة؛ الدولية والمحلية



المصدر: من إعداد المؤلفين.

1-1-2 التدفقات المالية العامة

بلغ متوسط التمويل الإنمائي - المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى - الموجه إلى الأمن الغذائي والتغذية، وفقاً للتعريف الوارد في تقرير حالة الأغذية والزراعة في العالم (2024)، 76 مليار دولار أمريكي سنوياً بين عامي 2017 و2021 (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). ولا يزال هذا المقدار ثابتاً ولكنه يتناقص كنسبة مئوية من إجمالي المساعدة الإنمائية (يشكّل حالياً 23 في المائة منها). ويستهدف حوالي نصف المساعدة الإنمائية الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية (48.68 في المائة) الاستثمار المباشر للأغذية، في حين يستهدف 18.42 في المائة منها الصحة. وفي الوقت ذاته، يتناول 34.21 في المائة من هذه المساعدة الدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك العوامل والدوافع الهيكلية، ويشمل ذلك النزاعات وتغير المناخ والانكماش الاقتصادي، بما في ذلك من خلال الحماية الاجتماعية (المراجع نفسه). ومن الجدير بالذكر أن تركيبة التمويل الإنمائي تشهد تغيراً؛ فقد ارتفعت مساهمة التدفقات الرسمية الأخرى - التدفقات غير الميسرة مثل القروض والمبادرات التجارية - بين عامي 2021 و2022 من 23.2 في المائة إلى 37.5 في المائة. ويعبّر ذلك على الأرجح عن انخفاض في المنح وزيادة مشاركة القطاع الخاص، لا سيما من خلال التمويل المختلط (Benni و Campolina و Phillips، 2025).

وتقدّر قيمة الدعم الزراعي المحلي في العالم بما يتراوح بين 540 و635 مليار دولار أمريكي سنوياً (Damania وآخرون، 2023؛ منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021). ويشمل ذلك الإعانات المباشرة، والتدابير التجارية، والإعفاءات الضريبية، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البحث والتطوير، وإن كانت غالبيتها تدعم المنتجين الزراعيين بشكل مباشر (الحوافز للأسعار، والإعانات للمدخلات والمخرجات، والإعانات القائمة على عوامل الإنتاج) (المراجع نفسه). وقد تؤدي الإعانات المالية وتدابير دعم السياسات الأخرى إلى آثار متنوعة وحتى متضاربة إذ إنها مرتبطة بزيادة الغلات الزراعية ورفع مستوى دخل المزارعين (Nguyen، و Russ و Triyana، 2023)

ولكنها قد تحفز أيضًا "السلوكيات التي قد تلحق الضرر بسلامة النظم الغذائية واستدامتها وإنصافها وكفاءتها". (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021، الصفحة 3 [النسخة الإنكليزية]).

2-1-2 التدفقات المالية الخاصة

بلغ متوسط قيمة العمل الخيري الداعم للأمن الغذائي والتغذية 4 مليارات دولار أمريكي بين عامي 2017 و2021، ما يمثل 30 في المائة من إجمالي التدفقات الخيرية الموجهة للتنمية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وتناول ثلثا هذا المبلغ استهلاك الأغذية والصحة، في حين استهدف الثلث الآخر الدوافع الرئيسية المسببة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ويصعب تحديد استثمارات القطاع الخاص من الناحية الكمية ولكنها على الأرجح كبيرة جدًا، حيث يتجاوز إجمالي الأصول المالية الخاصة المستثمرة حاليًا في النظم الغذائية في العالم 8.6 تريليون دولار أمريكي (Elwin وآخرون، 2023). وبشكل أكثر تحديدًا، تم استثمار حوالي 277 مليار دولار أمريكي على شكل استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الأغذية بين عامي 2003 و2019 (Chen و Zhao، 2023). وبما أنّ هذه الاستثمارات موجهة لأنشطة النظم الغذائية، فإن تحديد قيمة الاستثمارات الخاصة الموجهة نحو تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الأمن الغذائي والتغذية ينطوي على تحديات كبرى. وأشارت تقديرات إحدى العمليات الحسابية إلى أن 1.94 في المائة فقط (4.42 مليار دولار أمريكي) من التمويل الدولي الخاص بالتنمية المستدامة في عام 2022 تم استثماره في تنمية الأغذية والزراعة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2023).

وتأتي معظم الاستثمارات في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم،³ وغالبًا ما تنبع من مدخراتهم (بما في ذلك التحويلات المالية)، مما يُظهر أهمية المزارعين وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الزراعية لاستثمارات الأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2013). ورغم إهمال التحليل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الزراعية في كثير من الأحيان، إلا أن الآثار الإيجابية لاستثماراتها في البنية التحتية الحيوية للتخزين والتجهيز والأسواق، وكذلك في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال عقود التوريد، على الأمن الغذائي تحظى باعتراف متزايد (Reardon، 2025).

وتمثل التحويلات المالية للمهاجرين تحويلًا دوليًا كبيرًا للأموال، وتعتبر "أكبر مورد خارجي" للتمويل إلى البلدان النامية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2025، الصفحة 22 [النسخة الإنكليزية])، وغالبًا ما تساهم بشكل مباشر في الأمن الغذائي والتغذية من خلال تمويل الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية ودعم سبل العيش. وفي عام 2024، أرسل ما يُقدَّر بحوالي 685 مليار دولار أمريكي كتحويلات مالية إلى بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا) (Kim و Plaza و Ratha، 2024). وتتلقى المناطق الريفية ما يصل إلى نصف التحويلات المالية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2017)، ويُقدَّر أن 46.8 في المائة من إجمالي التحويلات المالية يساهم في الأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وتعتبر التحويلات المالية، بوصفها تحويلًا للدخل، قابلة للاستبدال، وبالتالي يصعب تحديد أثرها، أو أية نتيجة لها، على الأمن الغذائي والتغذية (انظر على سبيل المثال Yang، 2011). وفي الواقع، وجدت الدراسات تأثيرات متفاوتة لدخل التحويلات المالية على الإنفاق على الأغذية،

³ تعتمد حدود الحجم والمصطلحات الخاصة بالحيازات الصغيرة أو المزارع الأسرية على الإقليم. ولذلك، يشمل هذا التصنيف المزارع الأسرية المتوسطة والكبيرة، حيثما كان ذلك مناسبًا للنمط الإقليمي، وتستند النتيجة إلى السمات الرئيسية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتشدّد على أهمية العمل الأسري (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2013).

والاستثمارات الزراعية، والأمن الغذائي (Adams، 1998؛ Ajefu و Ogebe، 2021؛ Mekni و Mabrouk، 2018؛ Mishra و Kondratjeva و Shively، 2022؛ Subramanian و Mason و Azman، 2022).

3-1-2 التدفقات المالية الأخرى

شهد التمويل المناخي والبيئي لأغراض الزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي (AFOLU) نموًا بطيئًا في الفترة بين عامي 2000 و 2021، حيث انخفضت نسبته من إجمالي التمويل المناخي (Galbiati وآخرون، 2023). غير أن نسبته شهدت ارتفاعًا في الفترة بين 2020/2019 و 2022/2021 من 3.6 إلى 7.2 في المائة من إجمالي تدفقات التمويل المناخي، ووصلت قيمته إلى 95 مليار دولار أمريكي في 2022/2021 (CLIC، 2025؛ CPI، 2023). ووفقًا لحسابات ونطاقات أخرى، جرى تخصيص 2.5 في المائة فقط من التمويل المناخي العام العالمي للنظم الغذائية، و1.5 في المائة فقط بصورة واضحة لنتائج النظم الغذائية المستدامة (التحالف العالمي لمستقبل الأغذية، 2024). وتُعدّ نسبة التمويل المناخي الذي تم صرفه للزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي أو النظم الغذائية منخفضةً عند الأخذ بعين الاعتبار الأهمية المتميزة التي تتسم بها الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والعلاقة بين تغير المناخ والأمن الغذائي، والمبلغ المُقدَّر بحوالي 368 مليار دولار أمريكي الذي يستثمره المنتجون من أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم سنويًا في التكيف مع تغير المناخ (Kelly، 2024؛ Phiri و Doku، 2024؛ Hou-Jones و Sorsby، 2023). ويُمكن أن يمثّل التمويل المختلط، الذي يجمع بين التمويل العام الميسّر والتمويل الخاص، استراتيجيةً فعّالةً للحد من مخاطر الاستثمارات الخاصة، وإثبات الجدوى التجارية، والاستفادة من التمويل الإنمائي لاستقطاب موارد خاصة إضافية (Woodhill، Jones و Surie، 2024). ورغم تزايد الآليات الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة عالميًا، إلا أنها لا تزال محدودةً؛ ففي عام 2021، لم يتم استخدام سوى 2 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة في التمويل المختلط (Apampa وآخرون، 2021)، وبين عامي 2020 و 2022، لم يُستثمر في المتوسط سوى 1.2 مليار دولار أمريكي من معاملات التمويل المختلط في أنشطة تدعم تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون العديد من آليات التمويل الابتكارية متاحةً لأصحاب الحيازات الصغيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنساء، والشباب بسبب ضعف الوصول إلى المؤسسات الرسمية، وعدم كفاية المعرفة والبيانات، وارتفاع تكاليف الوصول، وعدم تصميم الآليات المالية بصورة ملائمة للدورات الزراعية (Wattel وآخرون، 2024).

2-2 ما هي وجهة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية؟

1-2-2 التوزيع الإقليمي للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

يعرض الجدول 1 الأرقام الإقليمية للتمويل المتاح للأمن الغذائي والتغذية، مُرتبةً بحسب مصادر التمويل والنفقات باستخدام بيانات مصادر تمويل التنمية المستدامة التي سلطت عليها الضوء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2025)، الصفحة 21 [النسخة الإنكليزية]، والتمويل المناخي. ونظرًا إلى تباين البيانات وتداخل بعض الفئات، فإن الأرقام تعتبر إرشاديةً ولا تمثّل إجمالي التدفقات الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية (انظر ملاحظة البيانات - الملحق الإلكتروني). ورغم القيود القائمة، يمكن استخلاص اعتبارات هامة بشأن الأهمية النسبية للمصادر والاختلافات في التوزيع الإقليمي.

الجدول 1: بيانات مختارة غير شاملة عن التمويل المتاح (الأبيض) والاستثمارات المتعهد بها (الرمادي) من أجل الأمن الغذائي والتغذية والأنشطة ذات الصلة

المصدر	السنة	أفريقيا			آسيا			أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
		النسبة المئوية	نصيب الفرد	المجموع	النسبة المئوية	نصيب الفرد	المجموع	النسبة المئوية	نصيب الفرد	المجموع
		(النسبة المئوية)	(دولار أمريكي)	(مليار دولار أمريكي)	(النسبة المئوية)	(دولار أمريكي)	(مليار دولار أمريكي)	(النسبة المئوية)	(دولار أمريكي)	(مليار دولار أمريكي)
المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024)	2021	0.77	19	27	0.05	7	7	0.07	12	7
إجمالي التحويلات المالية (البنك الدولي، 2025)	2023	2.40	61.46	90.84	0.51	76.82	364.12	1.44	241.24	158.90
التمويل المناخي (CLIC، 2025)	2022/2021	0.13	5.76	9.30	0.16	10.65	45.10	0.05	9.04	5.80
الإنفاق الحكومي (قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، 2025)	2022	0.42	10.43	15.07	0.78	107.34	505.07	0.20	34.13	22.33
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة (قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، 2025)	2022	0.008	0.19	0.28	0.006	0.87	4.08	0.07	12.29	8.04

المصدر: من إعداد المؤلف استنادًا إلى CLIC، 2025. *Landscape of Climate Finance for Agrifood Systems 2025*. <https://climateshotinvestor.org/publications/landscape-of-climate-finance-for-agrifood-systems-2025>؛ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 - التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما <https://doi.org/10.4060/cd1254ar>؛ قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: الإنفاق الحكومي. [تم الاطلاع عليه في: 6 مايو/أيار 2025] <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/IG>؛ قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة 2025. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة. [تم الاطلاع عليه في: 6 مايو/أيار 2025]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FDI>؛ البنك الدولي، 2025. مؤشرات التنمية العالمية: إجمالي التحويلات المالية [تم الاطلاع عليه في: 6 مايو/أيار 2025] <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>. للاطلاع على تفاصيل التصنيفات الإقليمية ومعالجة البيانات، انظر الملحق الإلكتروني.

وتلاحظ تفاوتات إقليمية كبرى من حيث الأهمية النسبية للمساعدات، التي غالبًا ما تكون محطّ تركيز الحوارات حول الأمن الغذائي والتغذية. وتُسجّل أفريقيا أعلى معدل إقليمي لانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد حيث بلغ 58 في المائة في عام 2023، كما يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن الأقاليم الأخرى، ولكن في كثير من الحالات يكون توفر التمويل فيها أقلّ. وبشكل عام، تتسم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى بأهمية أكبر في أفريقيا، حيث يعتبر نصيب الفرد منها أعلى كما أنها تمثل حصةً أكبر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوةً على ذلك، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى أعلى بكثير من الإنفاق الحكومي في أفريقيا، في حين تعتبر العلاقة معكوسةً في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ويُعدّ الفرق في الأحجام أكثر وضوحًا في آسيا). ويُعدّ الإنفاق الحكومي على الزراعة والتحويلات المالية، ضمن البيانات الواردة في الجدول 1، من أكبر مصادر التمويل. ويؤدي الإنفاق الحكومي إلى نتائج إيجابية على النقص التغذوي (Marson، 2025)، غير أنّ نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في أفريقيا، حيث تُسجّل أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي، يقلّ عن عُشر الإنفاق في آسيا، وثالث نظيره في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويُعتبر تعزيز الميزانيات الحكومية وتحسين الاتساق في الميزانيات المحلية المقيدة أمرًا بالغ الأهمية لتوفير التمويل الكافي للأمن الغذائي والتغذية.

ويُعدّ تحويل التحويلات المالية أكبر بكثير من المصادر الأخرى التي تم استعراضها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في حين كان الأعلى في آسيا بشكل عام وإن فاقه الإنفاق الحكومي. وفي جميع الأقاليم، كانت التحويلات المالية كبيرةً بشكل خاص مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكما هو الحال مع الإنفاق الحكومي، تم تسجيل أعلى إجمالي للتحويلات المالية في آسيا، ولكنه ينطوي على وزن أكبر للفرد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويمثّل نسبةً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أفريقيا. وتعتبر التحويلات المالية تحويلات فردية عمومًا من دون قيود على الإنفاق، وبالتالي يصعب تحديد أثرها أو تتبعه. ولذلك، فإن تنسيق إنفاق التحويلات المالية بشكل أفضل يمثل فرصةً لتحسين النتائج.

وأخيرًا، يختلف الوزن النسبي للتمويل المناخي بحسب الأقاليم خاصةً عند مقارنته بالمساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى. ففي الفترة 2022/2021، بلغت قيمة التمويل المناخي العالمي للزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي 95 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بمبلغ 77 مليار دولار أمريكي من المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى في عام 2021 (CLIC، 2025؛ منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024).⁴ غير أن مستوى التمويل المناخي يعتبر أعلى من مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى في آسيا فقط، في حين أنه يسجل مستويات أقلّ بعض الشيء في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأقلّ إلى حدّ كبير في أفريقيا.

وكما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 1، هناك توزيع غير متكافئ للغاية للتمويل والاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية على مستوى العالم. فحيثما تشد الحاجة، يكون التمويل المتاح أقلّ عمومًا.

2-2-2 توزيع التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بحسب مجال التدخل

يستهدف معظم التمويل الإنمائي المخصص للأمن الغذائي والتغذية العوامل المحددة المباشرة للأمن الغذائي والتغذية (استهلاك الأغذية والصحة، وفقًا للتعريف "الأساسي" في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2024)، بينما يستهدف 35 في المائة منه دوافع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف "الموسع" لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2024) (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024). وعلاوةً على ذلك، تُعتبر نسبة منخفضة من المساعدات الإنمائية الرسمية

⁴ يُلاحظ أن تقارير البيانات تختلف في نطاقها، ولا تتوافق المؤشرات بشكل كامل رغم تداخلها.

(9.6 مليارات دولار أمريكي في عام 2019، أي 0.5 في المائة من الإجمالي) خاصةً بالتغذية (Zonnenberg و Nordhagen و Bove، 2023). وبالمثل، تم توجيه 91.9 في المائة من 344 مليار دولار أمريكي من التحويلات المالية العابرة للحدود إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تُساهم في الأمن الغذائي والتغذية، للاستهلاك الغذائي الفوري، مقارنةً بنسبة 6.4 في المائة المخصصة للاستثمارات الطويلة الأجل في النظم الزراعية والغذائية الريفية، و2 في المائة في النظم الزراعية والغذائية الحضرية (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2024).

وفي سياقات الأزمات الغذائية، يركّز تمويل العمل الإنساني بشكل رئيسي على المساعدات الغذائية، بما في ذلك المعونة الغذائية والتحويلات النقدية (85 في المائة)، مع تخصيص قدر أقلّ من الإنفاق لبرامج التغذية (12 في المائة) والمساعدات الطارئة للزراعة وسبل العيش الزراعية (3 في المائة) (شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، 2024). ويتسم هذا التمويل بتركيز عالٍ إذ يستهدف 70 في المائة منه عشر أزمات محددة، في حين يُخصّص 91 في المائة من التمويل المشترك بين الوكالات للأزمات الطويلة الأمد (مبادرات التنمية، 2024). وبموازاة ذلك، لا يُستخدم سوى 1 في المائة من إجمالي التمويل للعمل الإنساني للإجراءات الاستباقية، على الرغم من فعالية هذا النهج على المدى الطويل (المرجع نفسه؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، 2025).

والأهم من ذلك هو أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى آثار مباشرة على التغذية تبعاً لطريقة تخصيصه. وعلى الصعيد العالمي، تحيّم المحاصيل الأساسية والنقدية، مثل القمح والأرز والذرة والسكر وكذلك اللحوم، على الدعم المحلي للزراعة، بما في ذلك الإنفاق الحكومي على المدفوعات الزراعية المباشرة، والإعانات، والبحث والتطوير الزراعيين، وخدمات الإرشاد الزراعي. ويمكن أن يؤدي ذلك، إلى جانب الإعانات للأسمدة والبذور، إلى آثار متباينة على الأمن الغذائي والتغذية: فالاعتماد المفرط على المحاصيل الأساسية قد يقوّض التنوع الغذائي، في حين أن تحفيز الإنتاجية الزراعية يزيد بشكل مباشر من توفر الأغذية على المدى القصير (منظمة الأغذية والزراعة، 2024). وعلاوةً على ذلك، في المتوسط، يُعتبر 1.7 في المائة فقط من الإنفاق الحكومي يراعي التغذية، وغالبًا ما يكون مجزأً وغير قابل للتنبؤ به (Greener وآخرون، 2016). وبموازاة ذلك، تشير الأدلة إلى وجود إمكانات كبيرة لكلّ من التمويل المناخي والتمويل الابتكاري لدمج نتائج التغذية بشكل فعال مع أن التنفيذ لا يزال ناشئًا (Zonnenberg و Nordhagen و Bove، 2023؛ Dell’Aria وآخرون، 2025).

ويمكن أن يؤثر التمويل الخاص الدولي (مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة) على تطوير الزراعة والنظم الغذائية وأن يؤثر بالتالي على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وفي بعض السياقات، قد تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل إيجابي في التنمية الزراعية. وقد تم إثبات مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التحول نحو الزراعة العالية القيمة في آسيا، مثل الفواكه والخضروات (Tokrisna و Hu و Tada، 2012)، وأدى في 16 بلدًا ناميًا إلى تأثير متوسط وطويل الأجل على نمو القيمة المضافة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، حيث أدت مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة القيمة المضافة بدورها إلى استقطاب مستوى أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Koirala و Nyiwul، 2022). ولكن البيانات المتعلقة بالنتائج المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة ولا يمكن تحديد العلاقات القاطعة بسهولة، لا سيما في ما يتعلق باختيار المحاصيل المزروعة والمقايضات المحتملة بين الأنشطة الزراعية البديلة (مثل اختيار الأغذية/الوقود/الأعلاف).

ويمكن للجهات الفاعلة المالية المختلفة الاستفادة من ميزتها النسبية الخاصة التي يحددها توفر التمويل، والإطار الزمني، والتوقعات الخاصة بالعائدات، ونوع الأداة، والنتائج المتوقعة، والولاية، والخبرة ومستوى الجدوى التجارية، لتحديد أولويات الاستثمارات حيثما اعتُبر تأثيرها أنسب (Díaz-Bonilla، 2021؛ 2023؛ مؤسسة غيتس، 2024؛ Benni و Campolina و Phillips، 2025). ويشمل ذلك الاستفادة من التمويل العام لحشد الموارد الخاصة وتوجيهها نحو استثمارات مسؤولة، مثلًا من خلال حوافز السياسات، والاستثمار العام في بيئات تمكينية من خلال البنية التحتية والمعلومات والبحوث، وآليات التمويل العامة والخاصة. وعلى سبيل المثال، تُرشد أداة تحسين السياسات (PoOpt) التابعة للمنظمة⁵ تخصيص الإنفاق العام المحلي من أجل تحقيق الاتساق في السياسات من دون زيادة الأعباء المالية. وتدعم الأداة تحقيق أهداف متعددة وتضمن اتباع سياسة فعالة ومتسقة لتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف البيئية (منظمة الأغذية والزراعة، 2023). ومن الجدير بالذكر أن هذه الأداة تعتبر إحدى المبادرات الرائدة للبرنامج المتكامل للنظم الغذائية التابع لصندوق مرفق البيئة العالمية⁶ من أجل الاستهداف الاستراتيجي لأغراض سياسية متعددة (منظمة الأغذية والزراعة، 2025).

2-3 احتياجات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

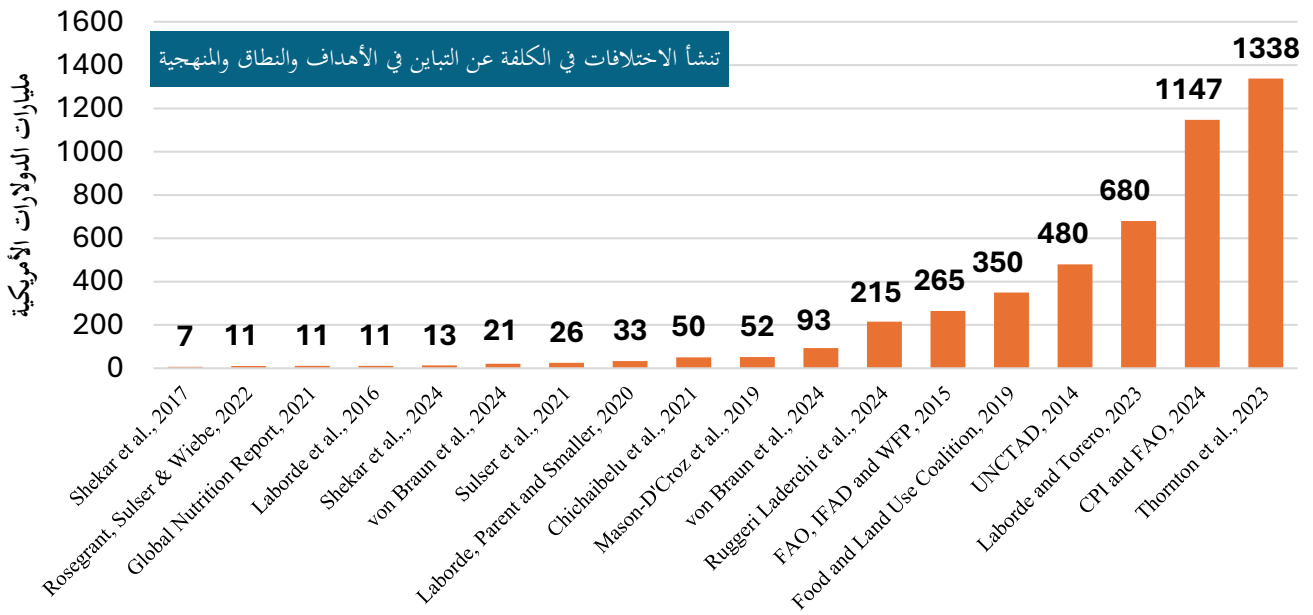
تختلف التقديرات بشأن الفجوة في التمويل اللازم للأمن الغذائي والتغذية إلى حد كبير تبعًا لنطاق الأهداف والمنهجيات المستخدمة وتكاليف التدخلات، بدءًا من تجنب المستويات الحالية من الجوع أو الحد منه وصولًا إلى تمكين النظم الغذائية من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع حاضرًا ومستقبلاً.

يتناول برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي الفجوة في التمويل اللازم للنظم الغذائية من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية، بالإضافة إلى "استئصال الفقر في الوقت نفسه، والحد من أوجه عدم المساواة بجميع أبعاده، وتحقيق الأهداف المتصلة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتربة وسائر أهداف التنمية المستدامة" (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2023، الصفحة 10 [النسخة الإنكليزية]). ويوضح الشكل 2 تجميعًا لتقديرات الكلفة السنوية للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتحويل النظم الغذائية. وتختلف هذه التقديرات في أهدافها وقياساتها وتتناول أطرًا زمنيةًا وتدخلات مختلفة وتستخدم منهجيات مختلفة (انظر El Harty و Smaller، 2024). وتركز الأرقام الأقل، التي تتراوح بين 7 مليارات و50 مليار دولار أمريكي، على التغذية والحد المستهدف من الجوع. وتمتد أرقام النطاق الأوسط (50-300 مليار دولار أمريكي) لتشمل الإنتاجية الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي. والأهم من ذلك هو أن الأرقام ضمن النطاق الأعلى (أكثر من 300 مليار دولار أمريكي) التي تتناول التحول الهيكلي للنظم الغذائية وتشمل الأمن الغذائي والتغذية، والأهداف البيئية والمناخية، وسبل العيش القوية، هي وحدها القادرة على تحقيق الأهداف المحددة في طلب لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويشمل العديد منها استثمارات كبيرة في البحث والتطوير الزراعي، في حين تشمل الأرقام الأعلى أيضًا شبكات الأمان الاجتماعي والاستثمارات الواسعة النطاق المناصرة للفقراء. وأخيرًا، تشير نماذج معظم التقديرات إلى عام 2030، في حين يشير بعضها الآخر إلى أعوام 2034 أو 2040 أو 2050. وبالتالي، فإن الغرض من هذا الرقم لا يكمن في مقارنة هذه التقديرات، وإنما في إظهار نطاقها، والتأكيد على ضرورة فهم ما يغطيه من أجل تقدير احتياجات التمويل.

⁵ <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd3674en>

⁶ <https://www.fao.org/gef/GEF8/FSIP/en>

الشكل 2: تقديرات الكلفة السنوية بمليارات الدولارات الأمريكية للقضاء على الجوع وتحقيق الأهداف ذات الصلة. من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى استعراض الأدبيات القائمة. انظر الملحق الإلكتروني.



3- كلفة التقاعس عن العمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية

تُعدّ احتياجات تمويل النظم الغذائية القادرة على توفير الأمن الغذائي والتغذية، حاضراً ومستقبلاً، كبيرة، إلا أنّ ضرورة تعبئة التمويل اللازم أكبر. ويمكن للاستثمارات الحسنة التوقيت أن تحقق فوائد متنوعة مباشرة على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الرفاه الاجتماعي وأن تُجنّب تكبد تكاليف التقاعس المرتبطة بالصحة وتراجع الإنتاجية.

ويحمل التقاعس عن العمل في مجال سوء التغذية الذي يمكن الوقاية منه، من خلال معالجة التقزم، والرضاعة الطبيعية، وفقر الدم، وانخفاض الوزن عند الولادة - عبئاً عالمياً قدره 2.1 مليار دولار أمريكي يومياً، أو 761 مليار دولار أمريكي سنوياً (Jain وآخرون، 2024). وفي الوقت ذاته، وجدت دراسة أخرى أن العبء يبلغ 41 تريليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات، نصفها تقريباً من "الحسائر الطويلة الأجل في الإنتاجية الاقتصادية الناتجة عن نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة" (Shekar وآخرون، 2024؛ الصفحة 34 [النسخة الإنكليزية]). ويعتبر العبء العالمي السنوي أقل من 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي العالمي ولكنه ينطوي في البلدان المنخفضة الدخل على عبء سنوي يعادل 6.8 في المائة من الدخل القومي الإجمالي (مبادرة المغذيات الدقيقة، 2024). وفي الوقت ذاته، يمكن أن يُسفر كل دولار يُستثمر في التغذية عن فوائد دائمة بقيمة 23 دولاراً أمريكياً، مثل الآثار الإنمائية الطويلة الأجل للتغذية ذات الأهمية الحاسمة في مرحلة الطفولة المبكرة (Shekar وآخرون، 2024).

ويمكن للاستثمارات في البحث والتطوير الزراعيين لتحويل النظم الغذائية أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7 تريليون دولار أمريكي ودخل الفرد بنسبة 1.9 في المائة في عام 2030 في بلدان النصف الجنوبي من العالم (Rosegrant، Sulser و Wiebe، 2022). كما يمكن أن يؤدي التقاعس في السياقات الإنسانية إلى مزيد من النزاعات وإلى تفويض جهود إحلال السلام. ويجعل انعدام الأمن الغذائي المجتمعات المحلية أكثر عرضة للخطر ويؤدي إلى الاضطرابات والعنف وتدفقات اللاجئين (برنامج الأغذية العالمي، 2017؛ Murphy و Barry-Jester، 2025). ويُقوِّض ذلك بدوره

جهود إحلال السلام ويُفاد المخاطر وقد يُؤدي إلى نزاعات في المستقبل، مما قد يزيد من الاحتياجات والتكاليف الإنسانية الإجمالية (Purkey، 2019؛ Hammar، 2014؛ Milner، 2019). وعلاوةً على ذلك، تحقق الاستثمارات في الإجراءات الاستباقية عائداً يُعادل 7 أضعاف الاستثمار عبر الخسائر التي جرى تجنبها والفوائد الإضافية المحققة (منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، 2025).

كما أن التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية والأهداف ذات الصلة يصبح أكثر كفاءةً عند النظر إليه بصورة شاملة ودعمه بسياسة متسقة، كما يتضح من تطور التمويل المناخي والبيئي من أجل الأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، يمثل البرنامج المتكامل للنظم الغذائية التابع لمرفق البيئة العالمية، في إطار التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية، تحولاً في النهج الذي يتجاوز الفوائد المشتركة مع الولاية البيئية إلى استهداف فعال لاتساق السياسات وتحسين الأمن الغذائي والتغذية (مرفق البيئة العالمية، 2021). ويقرّ البرنامج بأن النظم الغذائية تعتبر أحد دوافع التدهور البيئي وبأنها تنطوي على دوافع مشتركة تجمعها بالعديد من التحديات البيئية وبأنها توجه 282 مليون دولار أمريكي (وحوالي 1.8 مليارات دولار أمريكي من التمويل المشترك) نحو نظم غذائية قادرة على الصمود ومستدامة (مرفق البيئة العالمية، 2024). وباستخدام أداة تحسين السياسات التابعة للمنظمة، تؤكد الاستثمارات على الاتساق بين السياسات الزراعية والبيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية من خلال نهج يشمل الحكومة بأسرها وإنفاق عام مُحسّن (مرفق البيئة العالمية، 2021؛ 2023). وبالتزامن مع ذلك، تطرّق الصندوق الأخضر للمناخ بصورة متزايدة إلى النظم الغذائية ضمن حافظته، ودعم النظم الغذائية المتكيفة مع تغير المناخ، أي القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ، والتي تساهم في الوقت ذاته بدرجة أقلّ في تغير المناخ (الصندوق الأخضر للمناخ، 2025). وبالتالي، يُظهر تطور التمويل المناخي والبيئي كيف أن الاعتراف بالكلفة الديناميكية للتقاعس وأوجه التآزر بين الأهداف المتعددة هو أمر منطقي من الناحية الاقتصادية ويمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر فعاليةً وكفاءةً.

وتُظهر كلفة التقاعس الضرورة الاقتصادية والفرصة الكامنة وراء الاستثمارات الحسنة التوقيت في الأمن الغذائي والتغذية. ومع ذلك، غالباً ما تكون التكاليف والفوائد غير موزعة بالتساوي، كما أنها تحدث ضمن أطر زمنية مختلفة. ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك أن التكاليف العالمية للنظم الغذائية غير المتكيفة وغير المستدامة تنشأ في الغالب في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل ولكنها تحمل عبئاً أكبر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل بسبب التكاليف الاجتماعية للفقر ونقص التغذية وجميع أشكال سوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة، 2023ب). وثمة استثناء جدير بالملاحظة يتمثل في ارتفاع كلفة الدعم الإنساني للنازحين قسراً على عاتق الجهات المانحة لكل مستفيد ضمن البلدان المانحة مقارنةً بالبلدان النامية (Kohlenberger و Karas، 2023). ويمكن لأطر السياسات التي تعزز هياكل الحوافز أن تساهم في تحقيق النطاق الكامل من المكاسب المحتملة من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات المسؤولة في الأمن الغذائي والتغذية وتمويلهما.

4- سبل المضي قدماً لتعزيز التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

تشكّل تعبئة الموارد المالية للنظم الغذائية وضمّان استهدافها الصحيح من أجل الأمن الغذائي والتغذية أولويةً عالميةً وهي تتطلب تنسيقاً بين أصحاب المصلحة المتعددين لاتخاذ إجراءات تحويلية على جميع المستويات. وتشمل المسارات الرئيسية ما يلي: (1) مواءمة التعاريف والمنهجيات لتتبع الإنفاق وفق الأهداف المحددة؛ (2) والاستخدام الفعال للتمويل من خلال تحسين السياسات؛ (3) وتنسيق الجهود لاستقطاب مصادر تمويل جديدة.

ويمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي، بوصفها منصة حكومية دولية ومتعددة أصحاب المصلحة، أن تؤدي دورًا أساسيًا من خلال موازنة تتبع التقدم المحرز وتيسير التعلم والتنسيق المشتركين وتعزيز اتساق السياسات العالمية.

1-4 تحسين قياس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وتتبعه

يتطلب التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية للجميع، حاضرًا ومستقبلاً، بيانات أفضل عن التدفقات المالية نحو النظم الغذائية. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات تتعلق بالوضع الراهن للتمويل المتاح والمنفق على الأمن الغذائي والتغذية، والكلفة التقديرية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية والأهداف ذات الصلة، وتوزيعها الإقليمي والقطاعي. وتتبع هذه الفوارق من اختلاف التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، ومحدودية شفافية البيانات وتوافرها، وعدم اتساق فئات الإنفاق.

وتدعو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية إلى تحسين جودة البيانات المالية "التمكين اتخاذ قرارات سياساتية قائمة على الأدلة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2025، الصفحة 4 [النسخة الإنكليزية]). وبالمثل، يدعو المسار المالي لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية إلى توسيع نطاق المبادرات الجارية لتوحيد تتبع تمويل النظم الغذائية (قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية وآخرون، 2021). وعلى المستوى العالمي، تستند أداة تتبع التدفقات المالية إلى النظم الغذائية (3FS) إلى الجهود السابقة التي بذلها البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية والحركة المعنية بتعزيز التغذية في مجال التغذية، وذلك لتتبع التدفقات على مستوى البلدان بصورة شاملة. وبموازاة ذلك، يركز مقياس أطلس للاستثمار على أفريقيا، في حين ترصد آلية تتبع تقرير التغذية العالمي الاستثمارات في مجال التغذية.⁷ وينبغي دمج هذه الأدوات العالمية والإقليمية والقطاعية مع تعزيز جمع البيانات على مستوى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والأسر المعيشية، والأعمال التجارية.

ومن الأهمية بمكان أن يمثل تحديد التقدم المحرز شرطاً أساسياً لتتبع فعالية التمويل. ولذلك، تتضمن الأولويات تنسيق الاتفاق على أهداف التمويل ونتائجه المتوخاة، وعدم الاقتصار على أخذ الكمية بعين الاعتبار فحسب، وإنما مراعاة الاستخدام الفعال للأموال أيضاً.

2-4 الاستخدام الفعال للتمويل المتاح

يتم بالفعل استثمار موارد كبرى من مصادر خاصة وعامة ومختلطة في النظم الغذائية. ويُعدّ "تحسين الأداء باستخدام الموارد المتاحة"، أي ضمان توجيه التمويل المتاح نحو استثمارات مسؤولة، واستخدامه بأقصى قدر من الكفاءة، وتحويله بعيداً عن النتائج التي تقوّض الأمن الغذائي والتغذية، مساراً مقنعاً لتعزيز التمويل وسد فجواته (Díaz-Bonilla وآخرون، 2023، الصفحة 531 [النسخة الإنكليزية]).

ويمكن للجهود المبذولة من أجل تحقيق كفاءة استخدام الموارد أن تعتمد على الأطر القائمة لإعادة توجيه الدعم السياسي والمالي للأغذية والزراعة (انظر Damania وآخرون، 2023؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2025؛ منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021؛ Kharas، Prizzon وRogerson، 2015؛ منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2022)، بالإضافة إلى مُهَج تحسين السياسات، مثل أداة تحسين السياسات (PolOpt) الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة والتي جرى تصميمها لتحسين الميزانيات الوطنية للأغذية والزراعة من أجل تحقيق أهداف متعددة. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً إضفاء الطابع الرسمي على اعتماد مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمار الرشيد في نظم

⁷ <https://globalnutritionreport.org/resources/nutrition-growth-commitment-tracking/>

الزراعة والأغذية لفحص الاستثمارات وفقاً للمعايير المسؤولة المتفق عليها بين الأطراف المتعددين، بما في ذلك من خلال أدوات الامتثال الناجحة (Mirza، 2024، Bulman وآخرون، 2024).

ويمكن للنهج الابتكارية أن تعزز الاستخدام الفعال للموارد. ونظراً إلى حجم تدفقات التحويلات المالية مقارنةً بالمساعدات الإنمائية، فإن تنسيق استخدامها من أجل استثمارات تحويلية في مجال الأمن الغذائي والتغذية وخفض كلفة التحويل يمثلان فرصةً لتوليد الأثر. وبدعم مرفق تمويل التحويلات المالية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إمكانية الحصول على الائتمانات وزيادة المدخرات والاستثمارات من خلال تعظيم أثر التحويلات المالية ويوضح كيف يمكن للتحويلات المالية أن تحفز استثمارات ريفية متنوعة في مجال القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2024). وعلاوةً على ذلك، يجب على الاستخدامات الكفؤة للموارد أن تعزز الشمول وإمكانية الوصول. ويمكن للتكنولوجيات المالية الشاملة أن تساهم بصورة إيجابية في تحقيق الأمن الغذائي عبر تجاوز العوائق الشائعة التي تحول دون الحصول على الائتمانات والادخار والتأمين، مثل الضمانات والتسجيل (Mapanje وآخرون، 2023؛ Idika وآخرون، 2024). ويمكن دعم شمول التمويل من خلال رقمنة التحويلات المالية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومجموعة العشرين، والشراكة العالمية للشمول المالي، 2024) والتحويلات غير المشروطة، وهو نهج شامل أثبت فعاليته في تحسين الأمن الغذائي (Tiwari وآخرون، 2016).

ويمكن للتمويل العام، وهو مورد صغير نسبياً يسهل التحكم به من خلال الإرادة السياسية، أن يساهم في تحفيز قدر كبير من الاستثمارات الخاصة نحو أنشطة تساهم إيجاباً في الأمن الغذائي والتغذية، كما دعت إليه عملية المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2025). ويمكن للموارد العامة، إلى جانب التخفيف من مخاطر الاستثمارات الخاصة، أن تحدد معالم التأثيرات بفعالية (Mazzucato، 2025): فمن خلال الاستثمار في السلع العامة (مثل التعليم والبحث والتطوير، ونظم المعلومات، والبنية التحتية للنقل والمياه والطاقة) وإرشاد الحوافز على مستوى السياسات، بالاقتران مع الآليات المالية الابتكارية للتخفيف من مخاطر الاستثمارات الخاصة، يمكن للموارد العامة أن تيسر زيادة حجم الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك التحويلات المالية، في النظم الغذائية التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية، مما يعزز تخصيص الموارد على نحو فعال وكفؤ.

3-4 تعبئة مصادر جديدة للتمويل والاستثمارات المسؤولة

تُعَدُّ تعبئة التمويل الإضافي ضروريةً أيضاً لتنويع الموارد وقدرتها على الصمود وكفائيتها من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ومع أنّ استقطاب تمويل جديد ينطوي على تحديات، إلا أنّ هناك مسارات واعدة تقرّ بالفوائد المشتركة بين الأمن الغذائي والتغذية وأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وإن نسبة التمويل المناخي المستثمر في الزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي منخفضة، ولكن هناك إمكانات كبيرة لزيادتها. وثمة فوائد مشتركة ملحوظة بين الأمن الغذائي والتغذية والاستثمارات المناخية (الأمم المتحدة، 2019؛ Crumpler وMeybeck، 2020)؛ ويمكن أن يساهم التمويل المناخي بشكل إيجابي في نتائج الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما في المناطق المعرضة لتغير المناخ (Kelly، 2024؛ Phiri وDoku، 2024). وبالتالي، فإن إدراك النتائج التأخرية لمواصلة استقطاب التمويل المناخي والبيئي للزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي، وتوجيهه نحو استثمارات قادرة على تحقيق الأمن الغذائي والتغذية حاضراً ومستقبلاً، يعتبر مساراً أساسياً لمواجهة تحديات التمويل.

ويستخدم التمويل المختلط وغيره من أساليب الحد من المخاطر التمويل العام بشكل استراتيجي لحشد الاستثمارات الخاصة في الأمن الغذائي والتغذية، واستقطاب موارد جديدة صافية أو إعادة توجيه الموارد المتاحة نحو استثمارات مسؤولة. وعلاوةً على ذلك، يُعتبر حشد مصادر تمويل جديدة والاستخدام الفعال للتمويل مسارين تفاعليين. ويمكن للتخصيص الأمثل للتمويل أن يساهم في استقطاب تمويل جديد، حيث إنّ إظهار الاستخدام الفعال والمسؤول للموارد يحد من المخاطر والهدر ويقلل في الوقت ذاته النتائج المتناقضة إلى أدنى حد ممكن.

الإطار 1: شكّل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FFD4) الذي انعقد في إشبيلية، إسبانيا، خلال الفترة من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز، معلماً بارزاً في تعزيز الالتزامات بتمويل التنمية المستدامة. وتقرّر الوثيقة الختامية - "التزام إشبيلية" التي صادقت عليها 192 دولة عضواً في منظومة الأمم المتحدة - بالحاجة إلى تمويل إضافي وأكثر فعالية من أجل الأمن الغذائي والتغذية "لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والاستثمار في النظم الزراعية والغذائية" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2025، الصفحة 5 [النسخة الإنكليزية]). وتتضمن الوثيقة عدة نقاط هامة من شأنها أن تُساهم إيجاباً في الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

ويُقرّر التزام إشبيلية بالحاجة إلى بيانات أكثر موثوقيةً لإرشاد تمويل التنمية المستدامة ودعم الدول الأعضاء للاستفادة من ذلك (البند 62). كما يدعو الجهات الفاعلة من القطاع الخاص إلى تحسين قياس الأثر ودجمه في عملية صنع القرار (البند 34ب)، وإلى تحسين قياس المساعدات الإنمائية الرسمية والإبلاغ عنها (البند 40ج).

ويشدّد التزام إشبيلية على أهمية تعبئة الموارد المحلية ويركّز بشكل خاص على توسيع القاعدة الضريبية واستكمال ذلك بالتعاون المالي الدولي (البند 27)، ويوصي بضمان إدماج اعتبارات الأمن الغذائي والتغذية والنظم الزراعية والغذائية المستدامة في الميزانيات الوطنية (البند 27ج). وعلاوةً على ذلك، يدعم الالتزام بتعزيز شمول التمويل وإمكانية الحصول عليه بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (البند 32ل)؛ وحماية التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها، بما يتماشى على النحو الأمثل مع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي البالغة 0.7 (36ب)؛ وخفض كلفة تحويلات المهاجرين، وتعزيز أثرها، وتحسين جمع البيانات عنها (البند 32س).

ويدعو الالتزام إلى مواءمة التمويل المناخي والبيئي مع الاحتياجات الوطنية وتحسين الاتساق بين الآليات (البند 41أ) ومواءمة التمويل الخاص مع الأهداف العامة، والاعتراف، على وجه الخصوص، بإمكاناته في مجال التنمية الريفية والزراعة والنظم الغذائية (البندان 31 و32ك). كما يوصي بتحسين جودة التمويل المختلط وشفافيته وطابعه الإضافي (البند 33ز).

ويؤكد كذلك التزام إشبيلية على الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف أقوى وأكثر اتساقاً ويسلّط الضوء على فوائد الإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز، والتقارب بين السياسات العالمية، ومعالجة التشرذم. وتتوافق جميع هذه النقاط تماماً مع نتائج هذه الوثيقة والتوصيات المنبثقة عنها.

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. 2025. المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية. التزام إشبيلية. A/CONF.227/2025/L.1.

https://financing.desa.un.org/sites/default/files/ffd4-documents/2025/A_CONF.227_2025_L.1%20-%20Official%20Document%20System.pdf

4-4 الدور التحفيزي للجنة الأمن الغذائي العالمي

يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي، من خلال التنسيق بين أصحاب المصلحة والانخراط على أرفع المستويات، أن تؤدي دورًا تحفيزيًا لتعزيز الاستثمارات المسؤولة والتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن للجنة، بالاستفادة من منتجاتها السياسية المتفق عليها دوليًا والمستندة إلى توجيهات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، أن تقوم بما يلي: (1) دعم التتبع المركزي؛ (2) وتيسير التعلم والتنسيق بين الأعضاء؛ (3) وتعزيز التقارب بين السياسات على المستوى العالمي، بشكل يضمن في المجمل وضع الأمن الغذائي والتغذية في صميم جهود التنمية الدولية. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يساهم دور اللجنة هذا في تمويل نظم غذائية قادرة على توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع، حاضرًا ومستقبلاً، وتعزيز أعمال الحق في غذاء كافٍ.

1- يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي دعم التتبع المركزي للتقدم المحرز في المبادرات الرئيسية لتمويل الأمن الغذائي والتغذية، والبيانات، ومنهجيات التتبع.

- تشجيع توحيد التعاريف التي تشمل الأمن الغذائي والتغذية بجميع أبعادها.
- تشجيع اعتماد أدوات التتبع المناسبة ومُحج تحسين السياسات، مثل أداة تتبع التدفقات المالية إلى النظم الغذائية وأداة تحسين السياسات (PoIOpt).
- توفير منتدى مركزي لأصحاب المصلحة للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تكوين صورة متسقة للتدفقات المالية والفجوات في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

2- يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي تيسير التعلم والتنسيق بين الأعضاء لتعزيز المعرفة والاتساق بين السياسات على الصعيد العالمي.

- بناء الوعي من خلال الحوارات والفعاليات بين الأعضاء وأصحاب المصلحة حول التتبع المالي، وتحسين السياسات، والاتساق السياسي والمالي، والأدوات المالية الابتكارية التي تشمل النظم الغذائية بأسرها، وتكون شاملة ومصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الفئات المهمشة.
- توفير منصة للأعضاء والمشاركين لتبادل التجارب والتعلم بشأن الجهود المبذولة لتحسين قياس موارد الأمن الغذائي والتغذية، وتتبعها، واستخدامها بكفاءة، وتوسيع نطاقها، ويشمل ذلك تنسيق عمليات التحويل المالي، على غرار مرفق تمويل التحويلات المالية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق التحول الهيكلي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.
- تيسير التنسيق مع الحوارات الجارية الأخرى لتعزيز التمويل من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية، والمسار التمويلي لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، والتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقير، ومجموعة العشرين ومجموعة السبع، بالإضافة إلى مرافق التمويل المناخي والبيئي.

3- يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي تعزيز التقارب بين السياسات العالمية لتمويل الأمن الغذائي والتغذية.

- تشجيع واستعراض تطبيق مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية ونشر المزيد من منتجات سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي لدعم التقارب بين السياسات العالمية بشأن الاستثمارات المسؤولة وتمويل الأمن الغذائي والتغذية.
- التأكيد على الاتساق بين السياسات العالمية باستخدام نهج تحسين السياسات من أجل تحقيق الاتساق بين السياسات والتمويل.
- الاستفادة من الواجهة العلمية والسياساتية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية من أجل ترسيخ عمليات التقارب بين السياسات لتمويل الأمن الغذائي والتغذية في الأدلة العلمية.

المراجع

- Adams Jr, R. H.** 1998. *Remittances, investment, and rural asset accumulation in Pakistan*. Economic Development and Cultural Change, 47(1), 155-173
- Ajefu J. B., and Ogebe J. O.** 2021. *The effects of international remittances on expenditure patterns of the left-behind households in Sub-Saharan Africa*. Rev Dev Econ; 25: 405–429. <https://doi.org/10.1111/rode.12721>
- Apampa A, Clubb C, Cosgrove BE, Gambarelli G, Loth H, Newman R, Rodriguez Osuna V, Oudelaar J, Tasse A.** 2021. *Scaling up critical finance for sustainable food systems through blended finance*. Discussion Paper. CGIAR Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security (CCAFS). <https://cgspace.cgiar.org/items/68a057cd-44ce-453b-9c23-4024879324c9>
- ATLAS Investment Barometer.** 2024. *ATLAS Investment Barometer 2024 Report*. <https://atlas.parispeaceforum.org/wp-content/uploads/2025/02/ATLAS-Investment-Barometer-2024.pdf>
- Benni, N., Campolina, A. & Phillips, L.** 2025. *Financing food for a better future – Financing agrifood systems transformation to increase resilience, and prevent and mitigate food crises*. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cd5178en>
- Bove R, Nordhagen S, and Zonnenberg M.** 2023. *Innovative Finance for Nutrition*. Global Alliance for Improved Nutrition (GAIN). Discussion Paper #14. Geneva, Switzerland, 2023. DOI: <https://doi.org/10.36072/dp.14>
- Bulman, A., Coleman, J., Merrill, E., Akwii, E., Songy, M. & Fiedler, Y.** 2024. *Screening for responsible investment in agriculture and food systems – Guidance and tools for government officials*. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cd0455en>
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2023. برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024-2027. الوثيقة 2023/51/7 CFS. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/1a2f31d3-69c1-4606-b0c6-272949f5a0df/content>
- CLIC.** 2025. *Landscape of Climate Finance for Agrifood Systems 2025*. <https://climateshotinvestor.org/publications/landscape-of-climate-finance-for-agrifood-systems-2025>
- CPI [Daniela Chiriac, Harsha Vishnumolakala, Paul Rosane].** 2023. *Landscape of Climate Finance for Agrifood Systems*. San Francisco, Climate Policy Initiative <https://www.climatepolicyinitiative.org/wp-content/uploads/2023/11/Landscape-of-Climate-Finance-for-Agrifood-Systems.pdf>
- Crumpler, K. and Meybeck, A.** 2020. *Adaptation in the agriculture sectors: leveraging co-benefits for mitigation and sustainable development*. Rome, FAO
- Damania, R., Balseca, E., de Fontaubert, C., Gill, J., Kim, K., Rentschler, J., Russ, J., and Zaveri, E.** 2023. *Detox Development: Repurposing Environmentally Harmful Subsidies*. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1916-2

Dell’Aira, C., Rovelo-Velazquez, N., LaHaye, S., Lok, X. C., Nordhagen, S., Dorey, S., and Vilar-Compte, M. 2025. *Dual Challenges, Shared Wins: Unlocking Climate Financing for Nutrition*, PREPRINT (Version 1) available at Research Square [.https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-6272252/v1](https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-6272252/v1)

Development Initiatives. 2024. *Falling short? Humanitarian funding and reform.* [.https://devinit.org/resources/falling-short-humanitarian-funding-reform/](https://devinit.org/resources/falling-short-humanitarian-funding-reform/)

Díaz-Bonilla, E. 2021. *Financing SGD2 and ending hunger.* Center for Development Research (ZEF) in cooperation with the Scientific Group for the UN Food System Summit 2021. https://sc-fss2021.org/wp-content/uploads/2021/06/FSS_Brief_Financing_SDG2_and_Ending_Hunger.pdf

Díaz-Bonilla, E. 2023. *Financing the Transformation of Food Systems: A Flow of Funds Approach.* FSEC. <https://foodsystemeconomics.org/wp-content/uploads/Diaz-Bonilla-2023.pdf>

Díaz-Bonilla, E., McNamara, B., Swinnen, J., and Vos, R. 2023. *Financial imperatives to food system transformation.* Nat Food 4, 531–533. <https://doi.org/10.1038/s43016-023-00785-y>

El Harty, K., and Smaller, C. 2024. *Modelling the additional investment needed to end hunger: Why are the cost estimates so wildly different?* <https://www.shambacentre.org/modelling-the-additional-investment-needed-to-end-hunger>

Elwin P., Amadi E., Mitchell E., Hunter P. 2023. *Financial Markets Roadmap for Transforming the Global Food System, Planet Tracker 2023.* London, Planet Tracker. <https://planet-tracker.org/wp-content/uploads/2023/03/Financial-Markets-Roadmap-for-transforming-the-Global-Food-System.pdf>

FAO. 2023a. *Spending Smarter on Food and Agriculture – Making Public Spending More Effective with FAO’s Policy Optimization Tool (PolOpT).* <https://openknowledge.fao.org/bitstreams/d780be8f-4e79-4c23-b4c6-57240f8d3391/download>

منظمة الأغذية والزراعة. 2023ب. حالة الأغذية والزراعة 2023. الكشف عن الكلفة الحقيقية للأغذية من أجل تحويل الأنظم الزراعية والغذائية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

FAO. 2024. *The State of Agricultural Commodity Markets 2024 – Trade and nutrition: Policy coherence for healthy diets.* Rome. FAO.

FAO. 2025. *FAO showcases policy optimization tool developed by the MAFAP programme at Global Environment Facility’s technical advisory meetings,* in FAO, Monitoring and Analysing Food and Agricultural Policies [ورد ذكره في 23 يونيو/حزيران 2025]. <https://www.fao.org/in-action/mafap/news-details/fao-showcases-policy-optimization-tool-developed-by-the-mafap-programme-at-global-environment-facility-technical-advisory-meetings/en>

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. [.https://doi.org/10.4060/cc0639ar](https://doi.org/10.4060/cc0639ar)

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 – التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://doi.org/10.4060/cd1254ar>

FAO, OCHA and WFP. 2025. *Saving lives, time and money – Evidence from anticipatory action*, May 2025. Rome. <https://doi.org/10.4060/cd5250en>

قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. 2025. الأمن الغذائي والتغذية. تمّ الاطلاع على الموقع في 27 مارس/آذار 2025. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>

منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. فرصة تساوي مليارات الدولارات – إعادة تحديد غايات الدعم الزراعي لتحويل النظم الزراعية. نسخة مختصرة. روما. <https://doi.org/10.4060/cb6683ar>

FSIN and GNAFC. 2024. *Global Food Crisis Report 2024*. Rome, GNAFC - Global Network Against Food Crises. www.fsinplatform.org/grfc2024

FSIN and GNAFC. 2025. *Global Report on Food Crises 2025*. Rome. GNAFC – Global Network Against Food Crises. <https://www.fsinplatform.org/grfc2025>

GAFF - Global Alliance for the Future of Food. 2024. *Public Climate Finance for Food Systems Transformation (2024 update)*. N.p.: Global Alliance for the Future of Food, 2024

Galbiati, G.M., Yoshida, M., Benni, N. & Bernoux, M. 2023. *Climate-related development finance to agrifood systems – Global and regional trends between 2000 and 2021*. Rome, FAO

Gates Foundation. 2024. *Principles for Allocating Finance for Development and Climate Goals*. https://docs.gatesfoundation.org/documents/gates_foundation_principles_finance_for_development_and_climate_goals.pdf

GCF. 2025. *Health, food, and water security*, in Themes & Result Areas. GCF. <https://www.greenclimate.fund/results/health-food-water-security>

Global Environment Facility (GEF). 2021. *GEF-8 Programming Directions*. Document Number: GEF/R.08/05. <https://www.thegef.org/council-meeting-documents/gef-r-08-05>

Global Environment Facility (GEF). 2023. *GEF-8: Moving Toward an Equitable, Nature-Positive, Carbon-Neutral and Pollution-Free World*. https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/2023-10/GEF8_IP_Overview_2023_10.pdf

Global Environment Facility (GEF). 2024, 6 December. *New \$282 million GEF program targets climate and environment action through agriculture and food systems*. <https://www.thegef.org/newsroom/press-releases/new-282-million-gef-program-targets-climate-and-environment-action-through>

- Greener, R., Picanyol, C., Mujica, A., & Allan, S.** 2016. *Analysis of Nutrition-Sensitive Budget allocations: Experience From 30 Countries. Maximising the Quality of Scaling Up Nutrition (MQSUN)*. Washington DC, SUN Movement. <https://scalingupnutrition.org/sites/default/files/2022-01/MQSUN-Report-Nutrition-sensitive-Allocations-160311.pdf>
- Hammar, A. (Ed.)**. 2014. *Displacement economies in Africa: Paradoxes of crisis and creativity*. Uppsala, London and New York. ZED Books
- Hou-Jones, X. and Sorsby, N.** 2023. *The unsung giants of climate and nature investment: insights from an international survey of local climate and nature action by smallholder forest and farm producers*. London, IIED. <https://www.iied.org/21976iied>
- فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2013. الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما.
- فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2020. الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية نحو عام 2030. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما.
- Idika, J. E., I. J., Osuji, J. I., Ozioko, J. N., Kalu, S.** 2024. *FINANCING PRACTICES AND SUSTAINABLE FOOD SECURITY IN EMERGING ECONOMIES*. 1st Colmas Global Virtual Conference, Managing Value Chain for Sustainable Food Security in Emerging Economies. https://jormass.com/conference-2023/wp-content/uploads/2024/12/COLMAS_CONF2024.pdf#page=222
- IFAD.** 2017. *Sending Money Home: contributing to the SDGs, one family at a time*. Rome, IFAD <https://www.ifad.org/en/w/publications/sending-money-home-contributing-to-the-sdgs-one-family-at-a-time>
- IFAD and the World Bank.** 2023. 3FS Tracking Financial Flows to Food Systems – Factsheet. Rome, IFAD. <https://www.ifad.org/documents/d/knowledge/3fs-factsheet>
- IFAD, G20 and GPFI.** 2024. *Promoting financial inclusion through digitalization of remittances*. Rome, IFAD <https://www.ifad.org/documents/48415603/49747559/gpfi-report-2024.pdf>
- البنك الدولي للتنمية الزراعية. 2024. التحويلات المالية للتكيف مع تغير المناخ في مالي. روما، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. <https://www.ifad.org/ar/w/publications/remittances-for-climate-change-adaptation-in-mali>
- Jain, S., Ahsan, S., Robb, Z., Crowley, B., Walters, D.** 2024. *The cost of inaction: a global tool to inform nutrition policy and investment decisions on global nutrition targets*, Health Policy and Planning, Volume 39(8), pp. 819–830, <https://doi.org/10.1093/heapol/czae056>
- Kelly, A. M.** 2024. *Battling for food security in Africa: Is climate finance the missing bullet?* World Food Policy, 10(2), 227–253. <https://doi.org/10.1002/wfp2.12078>
- Karas, O., and Kohlenberger, J.** 2023. *So schaffen wir das: Wie wir das Thema Asyl & Migration dem linken und rechten Rand abnehmen und die Krise überwinden*. Edition a, Vienna
- Kharas, H., Prizzon, A., Rogerson, A.** 2015. *Financing the post-2015 Sustainable Development Goals - A rough roadmap*. Overseas Development Institute (ODI). <https://media.odi.org/documents/9374.pdf>

- Mabrouk, F. and Mekni, M.M.** 2018. *Remittances and Food Security in African Countries*. African Development Review, 30: 252-263. <https://doi.org/10.1111/1467-8268.12334>
- Mapanje, O., Karuaihe, S., Machethe, C., & Amis, M.** 2023. *Financing Sustainable Agriculture in Sub-Saharan Africa: A Review of the Role of Financial Technologies*. Sustainability, 15(5), 4587. <https://doi.org/10.3390/su15054587>
- Marson, M.** 2025. *Effects of public expenditure for agriculture on food security in Africa*. Empir Econ 68, 2673–2704 <https://doi.org/10.1007/s00181-025-02713-4>
- Mazzucato, M.** 2025. *Reimagining financing for the SDGs: from filling gaps to shaping finance*. UN DESA Policy Brief, No. 170, Special issue. New York: UN Department of Economic and Social Affairs; UN High-level Advisory Board on Economic and Social Affairs; University College London Institute for Innovation and Public Purpose
- Milner, J.** 2019. Refugees, Peacebuilding, and Paternalism: Lessons from Mozambique. In J. Milner, M. Bradley, & B. Peruniak (Eds.), *Refugees' Roles in Resolving Displacement and Building Peace: Beyond Beneficiaries* (pp. 115–131). Georgetown University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctvfrxq90.11>
- Mirza, H.** 2024. *The Responsible Agricultural Investment Tool for Agribusiness and Case Studies: Summary of work and synthesis of results*. Appui au développement autonome (ADA), Smallholder Safety Net Upscaling Programme (SSNUP), and the International Institute for Sustainable Development (IISD). <https://www.ada-microfinance.org/sites/default/files/2025-01/rai-synthesis-V3%201.pdf>
- Mishra, K., Kondratjeva, O., and Shively, G. E.** 2022. *Do remittances reshape household expenditures? Evidence from Nepal*, Global Development, Vol 157, <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2022.105926>
- Murphy, B., and Barry-Jester, A. M.** 2025. *Death, Sexual Violence and Human Trafficking: Fallout From U.S. Aid Withdrawal Hits the World's Most Fragile Locations*, In, ProPublica. 2025 يونيو/حزيران 13 ذكره في ورد .New York, ProPublica <https://www.propublica.org/article/trump-usaid-malawi-state-department-crime-sexual-violence-trafficking>
- Nutrition International.** 2024. *The Cost of Inaction Tool*. Online Resource <https://www.nutritionintl.org/learning-resource/cost-> تم الاطلاع على الموقع في 28 أبريل/نيسان 2025 <https://www.nutritionintl.org/learning-resource/cost-.inaction-tool/>
- Nyiwul, L., and Koirala, N.P.** 2022. *Role of foreign direct investments in agriculture, forestry and fishing in developing countries*. Future Business Journal, Vol 8(50). <https://doi.org/10.1186/s43093-022-00164-2>
- Nguyen, L., Russ, J., and Triyana, M.** 2023. *The Effect of Agricultural Input Subsidies on Productivity*. World Bank, Washington, DC
- OECD.** 2025a. *Cuts in official development assistance: OECD projections for 2025 and the near term*, OECD Policy Briefs, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/8c530629-en>
- OECD.** 2025b. *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2025: Towards a More Resilient and Inclusive Architecture*, Paris, OECD Publishing, <https://doi.org/10.1787/753d5368-en>

- Phiri, A., & Doku, I.** 2024. *Is climate finance aiding food security in developing countries? A focus on Sub-Sahara Africa*. *Cogent Economics & Finance*, 12(1). [.https://doi.org/10.1080/23322039.2024.2312777](https://doi.org/10.1080/23322039.2024.2312777)
- Purkey, A.** 2019. Transformative Justice and Legal Conscientization: Refugee Participation in Peace Processes, Repatriation, and Reconciliation. In M. Bradley, J. Milner, & B. Peruniak (Eds.), *Refugees' Roles in Resolving Displacement and Building Peace: Beyond Beneficiaries* .(pp. 75–94). Georgetown University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctvfrxq90.9>
- Kim., J. K. و Plaza., S. و Ratha, D.** 2024. في عام 2024، من المتوقع أن تبلغ تدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 685 مليار دولار، بما يتجاوز الاستثمار الأجنبية المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية معًا. في مدونات البنك الدولي. ورد ذكره في 13 يونيو/حزيران 2025. <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/in-2024--remittance-flows-to-low--and-middle-income-countries-ar>
- Reardon, T.** 2025, *Rocking the Boat to Change the Debate: Identifying and Testing Conventional Wisdom*. *Agricultural Economics* e70014. <https://doi.org/10.1111/agec.70014>
- Rosegrant, M. W., Sulser, T. B., and Wiebe, K.** 2022. *Global investment gap in agricultural research and innovation to meet Sustainable Development Goals for hunger and Paris Agreement climate change mitigation*. *Front. Sustain. Food Syst.* 6:965767. [.doi:10.3389/fsufs.2022.965767](https://doi.org/10.3389/fsufs.2022.965767)
- Ruggeri Laderchi, C., Lotze-Campen, H., DeClerck, F., Bodirsky, B.L., Collignon, Q., Crawford, M.S., Dietz, S., Fesenfeld, L., Hunecke, C., Leip, D., Lord, S., Lowder, S., Nagenborg, S., Pilditch, T., Popp, A., Wedl, I., Branca, F., Fan, S., Fanzo, J., Ghosh, J., HarrissWhite, B., Ishii, N., Kyte, R., Mathai, W., Chomba, S., Nordhagen, S., Nugent, R., Swinnen, J., Torero, M., Laborde Debouquet, D., Karfakis, P., Voegelé, J., Sethi, G., Winters, P., Edenhofer, O., Kanbur, R., & Songwe, V.** 2024. *The Economics of the Food System Transformation*. *Food System Economics Commission (FSEC)*, Global Policy Report. Oslo, FSEC
- Shekar, M., Okamura, K. S., Vilar-Compte, M., & Dell'Aira, C.** 2024. *Investment Framework for Nutrition 2024*. Washington, DC: World Bank
- Subramaniam, Y., Masron, T.A. and Azman, N.H.N.** 2022. *Remittances and food security*, *Journal of Economic Studies*, Vol. 49 No. 4, pp. 699-715. <https://doi.org/10.1108/JES-05-2020-0239>
- Tada, M., Hu, D., and Tokrisna, R.** 2012. *The Role of Foreign Direct Investment and Food Processing Industry toward High Value Agriculture in Asia*, *Japan Agricultural Research Quarterly: JARQ* Volume 43(4), pp. 317-322, <https://doi.org/10.6090/jarq.43.317>
- Tiwari, S., Daidone, S., Ruvalcaba, M. A., Prifti, E., Handa, S., Davis, B., Niang, O., Pellerano, L., Van Ufford, P. Q., & Seidenfeld, D.** 2016. *Impact of Cash Transfer programs on Food Security and Nutrition in sub-Saharan Africa: A Cross-Country Analysis*. *Global food security*, 11, 72–83. <https://doi.org/10.1016/j.gfs.2016.07.009>
- UN (United Nations).** 2019. *Climate change recognized as 'threat multiplier', UN Security Council debates its impact on peace*. UN News [ورد ذكره في 27 فبراير 2025]. [.https://news.un.org/en/story/2019/01/1031322](https://news.un.org/en/story/2019/01/1031322)
- UNCTAD.** 2023. *SDG Investment trends monitor (Issue 4)*. Geneva, UNCTAD. [.https://unctad.org/system/files/official-document/diaemisc2023d6_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/diaemisc2023d6_en.pdf)

UN DESA. 2025, 16 June. *Outcome document of the Fourth International Conference on Financing for Development*. New York, UN DESA. <https://financing.desa.un.org/sites/default/files/ffd4-.documents/2025/Compromiso%20de%20Sevilla%20for%20action%2016%20June.pdf>

UNFSS, The World Bank, The Food and Land Use Coalition, and IFPRI. 2021. *Food Finance Architecture: Financing a Healthy, Equitable, and Sustainable Food System*. Washington, D.C. : World Bank Group. <https://go.nature.com/43rdrxw>

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2025. الوثيقة: A/HRC/58/48 – تقرير المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، مايكل فخري، الدورة الثامنة والخمسون لمجلس الجمعية العامة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة. file:///C:/Users/Khalilb/Downloads/A_HRC_58_48-AR.pdf

Wattel, C.; Negede, B.; Desczka, S.; Pamuk, H.; Van Asseldonk, M.; Castro Nunez, A.; Amahnu, G.A.; Borda Almanza, C.A.; Vanegas Cubillos, M.; Marulanda, J.L.; Chen, K.; Song, Z.; Barnard, J.; Shikuku, K. 2024. *Finance for low-emission food systems: Six financial instruments with country examples*. Low-Emission Food Systems Technical Report. CGIAR, Montpellier. <https://hdl.handle.net/10568/138857>

برنامج الأغذية العالمي. 2017. الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي، والنزاع، والهجرة الدولية. روما، برنامج الأغذية العالمي. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000020871/download/?_ga=2.206414357.72639079.1756990709-823191415.1756990709

Woodhill, J., Surie, M., and Jones, K. 2024. *Financing food systems transformation and rural revitalization: Opportunities and challenges* https://www.donorplatform.org/wp-content/uploads/2025/01/GDPRD-Draft-Background-Paper-for-AGA2024_2024NOV19.pdf

Yang, D. 2011. *Migrant remittances*. Journal of Economic perspectives, 25(3), 129-152.

Zhao, Y., & Chen, Y. 2023. *Global Patterns of Agricultural Investment and Food Security: Evidence from the fDi Markets Database*. Foods, Basel. 12(9), 1827. <https://doi.org/10.3390/foods12091827>



HLPE

فريق الخبراء
الرفيع المستوى

 www.fao.org/cfs/cfs-hlpe